مجتمع

يوليو 2024 الأكثر حرّاً على الإطلاق

كان شهر يوليو/تموز الماضي الأكثر حرّاً على الإطلاق، كما شكّل الشهر الرابع عشر على التوالي الذي يشهد درجات حرارة شهرية قياسية، بحسب النشرة الشهرية للوكالة الأميركية لمراقبة المحيطات والغلاف الجوي. وفي يوليو، كانت درجات الحرارة العالمية أعلى بمقدار 1،21 درجة مئوية من متوسط القرن العشرين (15،8 درجة مئوية)، وكان ثاني أكثر الشهور حرّاً بالنسبة إلى المحيطات. وأشارت الوكالة الأميركية إلى أنّ هذه الفترة شهدت سلسلة موجات حرّ قياسية، خصوصاً في دول البحر المتوسط ودول الخليج. (فرانس برس)

مصر: خفض نسب القبول في الجامعات الأهلية

أقرّت وزارة التعليم العالي المصرية نسب القبول في الجامعات الأهلية والخاصة للعام الدراسي 2024-2025، قبل اعتماد نتائج المرحلة الأولى من تنسيق الجامعات الحكومية، وذلك للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة هذا العام، أو ما يعادلها من شهادات. وتراجعت نسب القبول في كليات الجامعات الأهلية والخاصة بصورة كبيرة، بعد تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، بهدف إتاحة الأماكن للطلاب الراغبين في الالتحاق بكليات مثل الطب والصيدلة والهندسة، على الرغم من انخفاض درجاتهم الدراسية، مقابل سداد رسوم ضخمة. (العربي الجديد)

أوضاع النازحين في السودان كارثية (فرانس برس)

10,7 ملايين نازح

أكدت المنظمة الدولية للهجرة أن الوضع الإنساني في السودان وصل إلى «انهيار كارثي» من جراء الحرب المتواصلة بين الجيش وقوات الدعم السريع. وأشارت المنظمة الأممية في بيان، إلى أن «المجاعة والفيضانات والتحديات تواجه ملايين الأشخاص الذين يكافحون للتكيف مع أكبر أزمة نزوح في العالم، بعد 16 شهراً من صراع وحشي». وأوضحت أن «جميع النازحين يعيشون في مناطق تعاني من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، ويسعى أكثر من 10,7 ملايين شخص إلى العثور على الأمان، وقد أدى الصراع في ولاية سنار (جنوب شرق) وحدها إلى نزوح أكثر من 700 ألف شخص خلال شهر يوليو/تموز الماضي». وبشأن الفيضانات، قالت منظمة الهجرة إن الأمطار والسيول زادت من سوء الأوضاع، إذ أدت إلى نزوح أكثر من 20 ألف شخص منذ يونيو/ حزيران الماضي في 11 ولاية من ولايات السودان الـ18، كما جرفت السيول البنية الأساسية الحيوية، مما أدى إلى تعطيل توصيل المساعدات الإنسانية بشكل أكبر. وحذرت من أنه «على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة، من المتوقع أن يواجه نحو 25,6 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد». والخميس الماضي، أعلنت السلطات السودانية مصرع 65 شخصاً جراء السيول والأمطار في سبع ولايات منذ يونيو الماضي. وتتزامن أضرار السيول مع استمرار المعاناة جراء حرب يخوضها الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف إبريل/ نيسان 2023، خلفت نحو 18 ألفاً و800 قتيل. (الأناضول)

الجزائر: تزايد الغرق في المسطحات المائية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

خلال أقل من أسبوع سُجلت سلسلة حوادث غرق متتالية في مجمعات مائية وسدود كانت السلطات الجزائرية قد منعت السباحة فيها في إطار حملة استباقية نفذتها قبل حلول فصل الصيف لتدارك المخاطر ومحاولة تقليص عدد ضحايا حوادث الغرق التي زادت في السنوات الأخيرة.

وتدخلت مصالح الدفاع المدني مرتين خلال 48 ساعة، أولاها لانتشال جثة شاب (28 سنة) غرق في بركة مائية ببلدة صفيصيفة بولاية النعامة (غرب)، والثانية لانتشال جثة مراهقين في الـ14 والـ16 غرقا في بركة ماء ببلدة إدلس الصحراوية بولاية تمنراست (أقصى الجنوب). وسبق ذلك انتشال جثتي غريقين 16 و17 سنة في حوض مياه مخصص للسقي في بلدة الحمادنة بولاية غيليزان (غرب)، وأيضاً جثة شاب (24 سنة) غرق في بركة ماء بولاية البويرة، قرب العاصمة الجزائرية. وفي مايو/ أيار الماضي، أطلقت الوكالة الوطنية للسدود حملة توعية حول مخاطر السباحة في السدود، وذلك قبل بدء موسم الاصطياف، لتقليص ما وصفه المدير العام للوكالة مسعود معطار، بأنه «حصيلة ثقيلة للضحايا شهدتها السنوات العشر الأخيرة نتيجة حوادث السباحة في السدود، والتي راح ضحيتها 150 شخصاً غالبيتهم أطفال وشبان تراوح أعمارهم بين سبع سنوات و35 سنة».

لكن هذه الحملة لم تكفِ، إذ دفع تكرار الحوادث وزارة الداخلية في 27 يوليو/ تموز الماضي، إلى نشر بيان جدد التحذير من مخاطر السباحة في المجمعات المائية، وأسف لـ«عدم وجود وعي كافٍ لدى السكان رغم الجهود المبذولة للتحذير من مخاطر السباحة في السدود والبرك والأحواض المائية». ودعت الوزارة إلى «تجنّب المخاطرة بممارسة السباحة في هذه الأماكن، والتزام إرشادات السلامة، والمساهمة في نشر الوعي من أجل إيقاف سلسلة ضحايا حوادث الغرق».

ويقول المتحدث باسم الحماية المدنية في محافظة تيبازة، محمد ميشاليخ: «تتعدد أسباب استمرار حوادث الغرق في المسطحات والبرك المائية، ومنها انعدام الرقابة العائلية للأبناء الذي يمهّد لتوجههم إلى مناطق خطيرة للسباحة برفقة أصدقائهم الذين لا يترددون في تقليد لقطات الغطس والسباحة الخطرة في أحواض غير آمنة، كما أن مزارعين يحفرون بركاً مائية لتخزين المياه الموجهة للسقي من دون أن يبادروا إلى تسييجها لتأمين متطلبات الأمان فيها، علماً أن السلطات اتخذت بعد حصول حوادث غرق عدة إجراءات أجبرت الفلاحين على تسييج البرك المائية المستعملة في السقي وتكثيف حملات التوعية عبر مختلف القنوات ووسائل التواصل الاجتماعي للحدّ من الغرق الذي يكثر عدد ضحاياه كل سنة».

يضيف: «حب المغامرة لدى الشباب، وانعدام الإمكانيات في بعض المناطق للوصول إلى البحر، يدفع شبان العائلات الفقيرة تحديداً إلى اتخاذ البرك المائية كبديل للشواطئ، لكن نوعية مياهها الضحلة والطينية التي تمتص جسم الإنسان تجعلها بمثابة فخ للراغبين في السباحة».

يقول الناشط المدني محمد خلفاوي، لـ«العربي الجديد»، إن «الحدّ من السباحة في السدود يستدعي تكثيف العمل التحسسي، وإشراك كل مسؤولي المرافق فيه، وبينها المدارس والمساجد ووسائل الإعلام، وقد ساهمت الحملات في السنوات الأخيرة في تقليل حالات الغرق في السدود لكن ليس بالقدر المأمول، باعتبار أن أخبار حوادث الغرق في المسطحات المائية مستمرة، ويقع كثيرون ضحيتها، خصوصاً الشبان الذين لا يواكبون حملات التحذير، ويتركهم أهلهم لمواجهة مخاطر يمكن تداركها بسهولة»، لكنه يستدرك بأنه يتعين أيضاً النظر إلى مسائل أخرى تتعلق بضرورة توفير مرافق السباحة في المناطق الداخلية، وتشجيع الاستثمارات المتعلقة بالقطاع السياحي، خاصة على صعيد إنجاز شواطئ اصطناعية.

مرافق غير مستغلة

تتزايد حوادث الغرق بالمسطحات المائية في الجزائر بالمناطق الداخلية البعيدة نسبياً عن البحر، والتي تفتقر إلى وجود مسابح أو منتجعات مائية، ما يدفع الأطفال والشباب إلى السباحة في البرك والسدود، وينتقد كثيرون عدم استغلال السلطات المحلية للمرافق المائية القائمة، وتركها مغلقة أو مهملة.

تحقيق

شيك الشؤون

آلاف من الأشد فقراً في غزة بلا مساعدات

يعيش جميع سكان قطاع غزة ظروفاً كارثية منذ بداية العدوان الإسرائيلي، إذ فقد معظمهم إن لم يكن جميعهم ممتلكاتهم ومدخراتهم، لكن أوضاع الأسر الأشد فقراً أصعب لعدم تسلم الدعم المالي المقرر لهم

غزة ـ **امجد ياغي**

لا يعرف الآلاف من سكان قطاع غزة مصير الدعم المخصص من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للأسر الأشد فقراً، والذي كانوا يحصلون عليه قبل بدء العدوان الإسرائيلي كل ثلاثة أشهر، لكنهم منذ بداية العدوان لم يحصلوا على شيكات الدعم.

ويصل عدد الأسر المستفيدة من الدعم المالي إلى أكثر من 86 ألف أسرة مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، في حين يحصل قرابة 40 ألف موظف تابعين للسلطة الفلسطينية على مرتباتهم رغم صعوبات الوصول إلى السيولة المالية بسبب قلة الصرافات البنكية الآلية ومحدودية عددها.

وكانت العائلات الفقيرة تعتمد على مبالغ الدعم الحكومية في توفير بعض المواد التموينية الأساسية، أو الأدوية الضرورية، وكذلك الحاجيات الأسرية مثل شراء الأثاث أو الفرش الموسمي بالتقسيط، وكذلك الأجهزة الكهربائية مثل المراوح والغسالات، وبطاريات تخزين الطاقة التي تعد أساسية في المنازل في ظل أزمة الكهرباء المتواصلة مع تواصل سنوات الحصار الإسرائيلي منذ عام 2006.

وكان كثيرون منهم يشترون أغراضهم بالدين من المحال التجارية والبقالات القريبة من منازلهم، مع الاتفاق على أن يتم تسديد جزء من الدين كل ثلاثة أشهر حين يحصلون على «شيك الشؤون» بحسب ما يطلق على مبالغ الدعم بين سكان غزة.

لم يسدد فادي أبو حجر (53 سنة) ديون البقالة منذ أكثر من عام، وهو ينتظر الحصول على المبلغ المالي المخصص له في الدعم للتسديد، ومثله العشرات ممن يتبعون أسلوب الاستدانة والسداد عند تسلم «شيك الشؤون». يقول لـ«العربي الجديد»: «عائلتي مكونة من سبعه أفراد، وأحصل على مبلغ 1500 شيكل (399 دولاراً) كل ثلاثة أشهر، وتعتبر عائلتي من بين الأسر الأشد فقراً في غزة، كما أحصل على دعم من مؤسسة إنسانية لأن لدي أطفالاً في المدارس، حياتي صعبة مثل الكثير من أهل القطاع، لكني لا أملك أدنى مقومات الحياة منذ بداية العدوان، وعندما أحصل على صندوق من الطعام أشعر بسعادة غامرة لأنني سأتناول طعاماً حقيقياً، حتى لو كان ذلك ليوم أو يومين فقط».

يعاني أبو حجر إعاقة في الساق، ما يجعله عاجزاً عن العمل، وقد تأصل لعامين من دون مساعدات من وزارة التنمية، في انتظار معاينة حالته، حتى تم إقرار صرف مساعدات له في عام 2017، ضمن دعم الأسر الأشد فقراً، لكنه ظل يصارع مع الحياة حتى تحصل زوجته على فرصة عمل، ولو مؤقتة، في وكالة «أونروا» أو أي من البرامج الحكومية، كي يتمكنا من إعالة أسرتهما، وقد حصلت الزوجة على عقد عمل مؤقت لمرة واحدة. يوضح: «كنا نتعرض لإذلال كبير طوال سنوات الحصار الإسرائيلي، وقبل إعاقتي كنت أعمل في النجارة، ثم سرحت من عملي، وأصبحت عامل مياومة، وكنت أحصل على ما يكفيني لتوفير الطعام، ثم أصبت في العدوان على القطاع عام 2014، وبعدها كنت أحصل على دعم من إحدى المؤسسات، ثم توقف الدعم، فصارعت للحصول على مساعدة من وزارة التنمية، والآن أعتبر من فئة المطحونين، وباتت الأسر الأشد فقراً أفضل من أسرتي».

تتكون عائلة همام أبو بيض (56 سنة) من 10 أفراد، وهي ضمن قائمة الأسر الأشد فقراً بحسب سجلات وزارة التنمية الاجتماعية، وكانت العائلة تحصل على مساعدات مالية منذ قرابة 10 سنوات بعد أن خسر رب الأسرة مصدر رزقه في مجزرة حي الشجاعية خلال عدوان عام 2014، ويعيشون حالياً على انتظار صرف الدعم المالي الحكومي، فالمبلغ المالي يتيح لهم شراء بعض المواد التموينية.

نزحت العائلة منذ بداية العدوان أكثر من 10 مرات، ويصف همام لـ«العربي الجديد»، ما عايشه خلال أشهر العدوان الماضية بأنه «إذلال متعمد متكرر للحصول على المساعدات بطلوع الروح»، ويؤكد أنه حاول التواصل مع العديد من العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية للسؤال عن موعد استئناف صرف الدعم، وكانت جميع الردود تفيد بأنه لا شيء محدداً في ظل الحرب، ولا يمكن معرفة متى يمكن صرف المساعدة المالية. يضيف: «أخبرني أحد العاملين في وزارة التنمية أنهم قد يستبدلون المساعدات المالية بمساعدات عينية طارئة مثل الطرود الغذائية وغيرها مما يتلقونه من دول إقليمية وأجنبية، لكنني حصلت على مساعدات من وكالة أونروا وبرنامج الأغذية العالمي فقط، وكان شقيقي ممن نزحوا إلى مبنى وزارة التنمية الاجتماعية في دير البلح، والذي تعرض لقصف إسرائيلي في مايو/أيار الماضي».

يقول: «كنت أحصل على مبلغ 1800 شيكل كل ثلاثة أشهر من وزارة التنمية، وهذا المبلغ كان يمكنني من سداد بعض الديون، وتوفير قدر من حاجات أسرتي من المواد التموينية مثل الأرز والدقيق والسكر، وبعض البقوليات التي يمكن تخزينها لفترات طويلة، لكن مع استمرار العدوان أصبحنا نعيش تحت رحمة المساعدات الشحيحة، والتي لا تتكفي لسد جوع أسرتي التي تعيش داخل خيمة نزوح في وضع صعب».

وكان عدد كبير من أسر الأيتام يحصل على دعم مالي من وزارة التنمية الاجتماعية، من بين هؤلاء هدى قرعاط (58 سنة) التي تعيش مع خمسة من أبنائها منذ وفاة زوجها قبل أكثر من 15 عاماً، وهي تعاني أمراضاً مزمنة، وتحتاج إلى قيمة مساعدات الشؤون الاجتماعية لشراء الأدوية والمواد التموينية. تقول قرعاط لـ«العربي الجديد»: «يتيح المال لي شراء الأدوية، وتوفير حليب الأطفال لحفيدي الذي يعاني سوء التغذية، وهو كذلك في حاجة إلى مياه معدنية للشرب. مهما حصلنا على مساعدات فإنها لا تكفي، وأصبحنا نعيش تحت رحمة المحسنين، وفي هذا مذلة، وفي بعض الأحيان أعيش من دون أدوية لأسابيع، وقد أفارق الحياة في أي لحظة، وعادة أنتظر أكثر من 10 أيام للحصول على حليب للطفل، والذي دخل إلى المستشفى مرتين جراء سوء التغذية، بينما بقية أفراد العائلة يعانون تبعات الجوع».

وشعر كثيرون بالغضب بعد تصريح لوزيرة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، سماح حمد، تحدثت فيه عن صرف دفعة كاملة من مخصصات الأسر الفقيرة المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية في الضفة الغربية في السادس من أغسطس/آب الحالي، تشمل أكثر من 27 ألف أسرة مستفيدة، بمبلغ إجمالي يتجاوز 60 مليون شيكل بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع منظمة «يونيسف»، وذكرت أنه تم صرف مساعدات مالية لنحو 60 ألف أسرة من أصل 86 ألف أسرة مسجلة في قطاع غزة. ويؤكد القائم على برنامج التنمية في الوزارة، محمد خلف، أنهم يواجهون صعوبات في تحديد نقاط توزيع المساعدات المالية في ظل الظروف القائمة، إلى جانب الضغوط التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية بشأن التحويلات المالية، ومحاولات الاستفزاز من الجانب الإسرائيلي، وتكرار تعطيل مخصصات السلطة من أموال المقاصة، إلى جانب عدم وجود آلية لفتح البنوك لصرف شيكات المساعدات. يوضح خلف لـ«العربي الجديد» أن «الإجراء المعمول به هو توقيع الأسر المستفيدة من الأموال، وتلك الآلية لا يمكن تنفيذها حالياً في قطاع غزة، فضلاً عن عدم حصر أعداد الأسر التي استشهد جميع أفرادها، أو استشهد رب الأسرة المستفيدة من الدعم، ولا يمكن تجاهل قصف غالبية مقار الوزارة في محافظات غزة الخمس، لكننا استطعنا توفير دعم مالي لنحو 10 آلاف أسرة في غزة، من أصل أكثر من 45 ألف أسرة ستصلها مخصصات طارئة خلال شهر سبتمبر/أيلول القادم».

يضيف: «نعلم أن الكثير من الأسر تعيش أزمة غير مسبوقة، وأن الظروف غاية في الصعوبة، ولا يمكن للغالبية توفير السيولة المالية، لكن الوزارة تبذل أقصى ما في وسعها، وتحاول بكل السبل الممكنة توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة أهلنا في غزة، وفي الضفة والقدس، وكل الأراضي الفلسطينية التي يحاول الاحتلال عزل سكانها مالياً، وحرمانهم من أي ارتباط مع السلطة الفلسطينية، مع مواصلته قرصنة أموال المقاصة، والاقتطاعات الأخيرة غير مسبوقة». ويشير إلى أن الوزارة قدمت مساعدات طارئة لأكثر من 172 ألف أسرة في قطاع غزة، استفاد منها أكثر من مليون ومئتي ألف فرد، ما يشكل 55% من عدد سكان القطاع، وكانت تلك المساعدات تضم طروداً غذائية والبسة ومفروشات وغيرها، لكن نتيجة النزوح المتكرر، وقصف أماكن النزوح، لم يتمكن كثيرون منهم من الاستفادة كثيراً من تلك المساعدات».

لا تستطيع آلاف الأسر في غزة توفير القوت اليومي (محمود عيسى/ الأناضول)

صعوبات متفاقمة في تحديد نقاط توزيع المساعدات المالية في غزة

توقف دعم وزارة التنمية الاجتماعية لعدد كبير من أسر الأيتام

86,000
عدد الأسر الأشد فقراً في قطاع غزة المستفيدة من الدعم المالي لوزارة التنمية الاجتماعية.

هزة وسط سورية... هلع رافقته ذكريات زلزال 2023

لم تخلف الهزة الأرضية التي وقعت في وسط سورية مساء الاثنين أضراراً كبيرة، لكنّها ذكّرت السوريين وسكان دول الجوار بزلزال كهرمان مرعش

هاتاي ـ **عبد الله البشير**
بيروت ـ **صفاء عياد**

عاش سكان عدد من المحافظات السورية حالة من الرعب مساء أول من أمس الاثنين، من جراء الزلزال الذي ضرب مناطق وسط البلاد، وكان مركزه في مدينة سلمية بريف محافظة حماة، والذي أعاد إلى الأذهان ذكريات زلزال 6 فبراير/ شباط 2023، والذي ضرب شمالي سورية وجنوبي تركيا، وخلّف أضراراً بالغة وآلاف الوفيات.

ونقلت وكالة سانا التابعة للنظام السوري عن رئيس المركز الوطني للزلازل رائد أحمد أن «هزة أرضية بلغت شدتها 5,5 درجات على مقياس ريختر ضربت شرقي مدينة حماة في الساعة 11:56 ليلاً». لم تكن ليلة الزلزال الذي وقع في منتصف الليل عادية لدى سكان حماة، وسكان معظم المناطق السورية، وحتى في عدد من بلدان الجوار مثل تركيا ولبنان والأردن، والتي شعر سكانها بهزات خفيفة. وكشفت وسائل إعلام سورية أنّ امرأة سبعينية توفيت من جراء الخوف الذي أصابها بسبب الزلزال في قرية الربا قرب سلمية، بينما نقل 25 شخصاً أصيبوا برضوض وجروح إلى المستشفى.

تقول هدى الحمدان، من سكان سلمية، لـ«العربي الجديد»، إنها وأفراد عائلتها ظلوا حتى الصباح خارج المنزل في حديقة قريبة. وتضيف: «كان الأمر مرعباً. كنا جالسين عندما وقع الزلزال، واهتزت خزانة الغرفة بشكل خفيف في البداية، ثم اهتزت بشدة، فسارعنا إلى مغادرة المنزل. قبل الهزة التي حدثت الساعة 12 ليلاً، كانت هناك هزة أقل شدة في التاسعة مساءً، وفي الليلة التالية قررنا عدم المبيت في البيت». تتابع الحمدان: «جهّزت بعض حاجيات الأطفال، فهم خائفون من دخول المنزل، وقررنا المبيت عند أقاربي في مزرعتهم القريبة من مدينة سلمية، وقد نبقى هناك مؤقتاً ريثما تزول حالة الهلع». ويقول عباس المراد، من سكان ريف حمص الشمالي، لـ«العربي الجديد»: «كنت نائماً، فقد عدت من العمل متعباً، واستيقظت على صراخ زوجتي التي أيقظت الأولاد. كانت في حالة من الهلع الشديد، وبعدما هدأت، أخبرتني أن زلزالاً حدث. لم يكن لدينا خيار سوى مغادرة المنزل إلى فسحة كبيرة في منزلنا الريفي، وجميع الجيران خرجوا من المنازل، ورفض الأولاد النوم إلا في الخارج. الأمر مخيف فعلاً، وكان خوفنا الأكبر من حدوث هزات أقوى».

خرج السكان في مناطق إدلب (شمال غرب) أيضاً إلى الشوارع، متأثرين بذكريات زلزال «كهرمان مرعش» الذي خلّف كارثة في المنطقة. يقول عدنان العواد، من سكان مدينة الدانا في ريف إدلب، لـ«العربي الجديد»: «بقيت رفقة أفراد عائلتي حتى ساعة متأخرة من الليل خارج المنزل بعد الزلزال. هدأت من روع الأطفال، وعدنا مع حلول الفجر إلى البيت. بقيت مستيقظاً خوفاً من حدوث هزّات أخرى على غرار زلزال العام الماضي، فقد كنا في ذات المنزل، وكتبت لنا النجاة». ويقول محمود المعراوي، وهو نازح من مدينة معرة النعمان إلى مدينة إدلب، لـ«العربي الجديد»: «شعرنا بالهزة الأرضية بشكل قوي. منزلي في حيّ الضبيط بوسط المدينة، وهو منصدع من قصف سابق لقوات النظام السوري. على الفور نزلت إلى الشارع مع زوجتي وأولادي الثلاثة، ونزل العديد من الجيران أيضاً إلى الشارع خشية حدوث هزات ارتدادية تسبب انهيار المنازل». وأكدت منظمة «الخوذ البيضاء» إصابة طفل حديث الولادة في الرأس إثر سقوطه من يد والدته في أثناء مغادرتها المنزل بمدينة عفرين شمالي محافظة حلب بعد الهزة الأرضية. وشعر العديد من سكان العاصمة اللبنانية بيروت ومناطق لبنانية عدة بالهزة الأرضية، وعاش كثيرون ساعات من القلق والتوتر خشية الهزات الارتدادية التي كانوا يتوقعون حدوثها، وصرحت مديرة المركز الوطني للجيوفيزياء، مارلين البراكس، أن «لبنان سجل 15 هزة ارتدادية منذ منتصف ليل الاثنين حتى صباح الثلاثاء». تقول وردة أبو ضاهر، من بلدة إهدن (شمال): «في بداية الأمر لم أفهم إذا ما كنت أشعر بهزة أرضية أو خرق لجدار الصوت، وكنت أفكر هل يجب عليّ فتح النوافذ، أم مغادرة المنزل، ولاحقاً عرفت بوقوع زلزال، لكن احتمال عودة الهزات جعلنا نعيش في قلق». بدوره يقول إبراهيم حيدر، من مدينة طرابلس (شمال) لـ«العربي الجديد»: «شعرت بهزة قوية لمدة ثلاثين ثانية، ما دفعني مثل العديد من الأشخاص إلى النزول إلى الساحات العامة البعيدة عن المباني. تضم طرابلس العديد من المباني المهددة بالانهيار، وبعضها تقرر إخلاء سكانها بأمرٍ من البلدية».

عائلة من منكوبي زلزال كهرمان مرعش (سلوان جرجيس/ Getty)

تذكر السوريون ضحايا الزلزال السابق (جز الحديد قاسم/ الأناضول)

مخاطر إشعاع نووي في محطتي كورسك وزاباروجيا

يحذر العديد من الخبراء من مخاطر التلوث الإشعاعي في حال تضرر المحطات النووية في روسيا وأوكرانيا، على ضوء التصعيد القائم في محيط محطة كورسك والحريق في محطة زاباروجيا النوويتين

زهور على نصب تذكاري لضحايا كارثة تشرنوبيل (سيرجي سوينينكو/فرانس برس)

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تعود إلى الواجهة قضايا تأمين المحطات النووية في مناطق الحروب لتجنب حدوث تلوث إشعاعي مع التصعيد في محيط محطة كورسك النووية الروسية واندلاع اشتباكات بين القوات الروسية ووحدات أوكرانية متسللة عبر الحدود، والحريق في محطة زاباروجيا النووية الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا.

وتفاقمت الأوضاع خلال الأيام الأخيرة حول محطة كورسك الواقعة في مدينة كورتشاتوف البالغ عدد سكانها نحو 40 ألف نسمة، وسط تحذيرات روسية من وجود خطر حقيقي للضربات الأوكرانية، وفق ما أعلنته شركة «روس أتوم» الحكومية الروسية المشغلة للمحطة، وتحذيرات من إمكانية الانزلاق إلى كارثة كبرى على غرار كارثة محطة تشيرنوبيل في جمهورية أوكرانيا السوفييتية عام 1986. وتقع محطة كورسك النووية على مسافة 65 كيلومتراً من الحدود مع أوكرانيا، ويتم تشغيل وحدتين من أصل أربع وحدات طاقة في المحطة بقوة إجمالية ألفا ميغاوات، لتوفر نحو 50% من القوة الإجمالية لجميع محطات الكهرباء في منطقة جنوب غربي روسيا.

أما محطة زاباروجيا النووية الواقعة على ضفاف خزان كاخوفكا، فأفضى الحريق فيها إلى احتراق أحد برجي التبريد بعد تعرضه لهجوم، وقالت الناطقة باسم المحطة، يفغينيا ياشينا، لوكالة «تاس» الروسية الرسمية، الاثنين، إن «برج التبريد احترق من الداخل بالكامل من دون خطر انهيار»، مؤكدة أن الحريق لم يؤثر على أداء المحطة المعطلة منذ سبتمبر/أيلول 2022. وفي حين قالت روسيا إن أوكرانيا شنت هجوماً على المحطة باستخدام طائرتين مسيرتين، حمّل الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، روسيا المسؤولية عن الحريق.

وتعد محطة زاباروجيا الكبرى في أوروبا من جهة الطاقة المنتجة، والثالثة في العالم من حيث الحجم، وقبل بدء الحرب الروسية على أوكرانيا في عام 2022، كانت المحطة تولد نحو 40 مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء سنوياً، موفرة نحو خُمس احتياجات أوكرانيا من الطاقة الكهربائية. يدعو رئيس «اتحاد المنظمات المجتمعية لضحايا الإشعاع نتيجة حادثة تشيرنوبيل»، فياتشيسلاف تولستيخ، كل الأطراف المعنية إلى وضع المحطات النووية خارج النزاع المسلح، محذراً من العواقب الوخيمة. ويقول تولستيخ لـ«العربي الجديد»: «سيخلق احتمال استيلاء القوات الأوكرانية على محطة كورسك أرضية لابتزاز روسيا، وفي حال جرى تدمير المحطة، سيواجه العالم كارثة تشيرنوبيل جديدة. يجب أن يكون الاستيلاء على المحطات النووية من المحرمات أثناء النزاعات المسلحة، وليس من المقبول أن تكون محطتا زاباروجيا وكورسك موضعاً للنزاع في الصراع الحالي». يضيف: «على الجميع إدراك أن الأضرار لن تلحق ضرراً بروسيا وحدها، فروسيا دولة ذات مساحة شاسعة (17 مليون كيلومتر مربع)، ما يعني أن تفجير المحطة لن يسبّب أضراراً قاضية لها، لكن بعض الدول الأوروبية الصغيرة ستصبح غير صالحة للعيش بسبب الرواسب المشعة. في حال أعلنت الدول الغربية أنها ستقطع الدعم عمن يخطط للاستيلاء على محطة كورسك، فلن تعود هناك جدوى لمثل هذه الخطوة، ويمكن الجزم بأن خطة الاستيلاء على المحطة وضعت بمباركة أوروبا والولايات المتحدة، ما يعني أن المسؤولية عن أي أضرار تلحق بها ستقع على عاتقهما». ويشير الخبير الصناعي، ليونيد خازانوف، إلى أن تصاميم المفاعلات النووية الحديثة تحصنها من أي ضربات من دون أن يعني ذلك عن ضرورة تأمينها بأقصى درجة ممكنة. ويقول لـ«العربي الجديد»: «على الأرجح، لن تتضرر مفاعلات نووية إذا تعرضت للقصف كونها صممت مع درجة عالية من التحمل، بما في ذلك تحمل الضربات العسكرية، لكنها قد تتعطل، أو ربما تضطر روسيا إلى إيقاف عملها تجنباً للمخاطر، وفي حال توقفت محطة كورسك، يمكن توفير الطاقة الكهربائية في المنطقة عبر الشبكات الرابطة مع أقاليم روسية أخرى». يضيف أنه «يجب ضمان سلامة محطة كورسك النووية بواسطة منظومة متطورة للدفاع الجوي، إضافة إلى نشر وحدات حراسة برية، بما فيها عناصر من الجيش». وأجرى مدير عام شركة «روس أتوم»، أليكسي ليخاتشوف، يوم الجمعة الماضي، اتصالاً هاتفياً مع مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، اتهم خلاله حكومة كييف بخلق تهديد مباشر لمحطة كورسك النووية.

ويوم الخميس الماضي، عثر في أرض المحطة على شظايا صواريخ تم إسقاطها، بما في ذلك في محيط مجمع معالجة النفايات المشعة، وعلاوة على ذلك، انقطعت الكهرباء عن مدينة كورتشاتوف في مساء اليوم التالي. ويزيد التصعيد حول محطتي زاباروجيا وكورسك من مخاوف تكرار فاجعة محطة تشيرنوبيل التي تعد أكبر كارثة نووية في العالم، إذ أسفرت عن انبعاث 190 طناً من المواد المشعة، بما فيها نظائر البلوتونيوم-239 عالية المخاطر.

يطالب خبراء بجعل الاستيلاء على المحطات النووية من المحرمات

يخشى كثيرون من الانزلاق إلى كارثة تشبه فاجعة محطة تشيرنوبيل